

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

وقد استدلل صاحب الحقائق على المسألة بهذا الخبر حيث قال: «نعم قد وقفتُ في حكم نذر المرأة على خبر لم يتعرض له الأصحاب في هذه المسألة وهو ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ليس للمرأة مع زوجها... فيمكن العمل بالرواية بالنسبة إلى المرأة في صورة نذرها بما لها وقوفاً على مورد الخبر» ([1943]). وأمّا الإجماع فقد ذكره (قدس سره) في موضع آخر من كتابه حيث قال: «وظاهر الأصحاب أيضاً الاتفاق على أن نذر المرأة إلا باذن بعلمها» ([1944]).

التطبيقات لهذا المورد: 1 - قال صاحب الجواهر (قدس سره): «وقد طهر لك ممّا ذكرنا أن نذر ذلك الحكم في ذات البعل بلا خلاف أجده فيه، لا لما قيل من توقف حجّها تطوعاً على الإذن من الزوج، فإنّه غير الإذن في النذر، بل لما سمعت من النص في اليمين الملحق به النذر والعهد بغير القياس الممنوع فيتوقف حينئذ صحة الثلاثة على الإذن منه...» ([1945]). 2 - قال المحقق الحلبي (قدس سره): «فلا يصح نذر العبد إلا باذن مولاه... وكذا الحكم في ذات البعل» ([1946]). 3 - قال الشيخ الطوسي (قدس سره): «وإن نذرت الحج فإن كان باذن زوجها كان